أ.مونيس بخضرة قسم الفلسفة بجامعة تلمسان

في العنف

نحو مساءلة فلسفية...

الملخص :

يعدّ العنف من المفاهيم الصلبة ، التي أثارت إشكاليات معقدة فيما يخص عملية ضبطه و تحديد طبيعته و ترصد مرجعياته، خاصة مع الدراسات الحديثة التي تكهنت بمدى خطورته و انعكاساته المدمرة على الحياة العامة و على الإنسان، لهذا تباينت التعريفات حول مفهومه باختلاف التيارات المذهبية و الإيديولوجية من حيث موضوعاتها، و أيضا نتيجة تشابهه

و تداخله مع بعض المفاهيم الاجتماعية و السياسية المطابقة له، و أيضا نظرا لقدم ممارسته مع ظهور النشاط البشري ضمن تفاعلات اجتماعية و اقتصادية و سياسية مخلفا إبهامات غامضة حول تفسيراته، و هذا ما جعلنا نركز على المفاهيم لا على تجلياته.

العنف و أصوله النظرية:

ثمة اليوم تـــأكيد ثابت يخص مدى أهمية دراسة المواضيع و الظواهر التي كانت يوما ما تبدو لنا على الهامش لا تحتاج إلى جهد معرفي، لذا و جب علينا أن ندير إليها عقولنا وأقلامنا لنفك رموزها ونحدد طبيعتها، و إن استطعنا فلنقننها ونخضعها للمناهج العلمية و أن نسلط عليها قراءاتنا وتحليلاتنا لعلنا نكشف عن مدى أهمية معرفتها ، و من بين أهم هذه المواضيع التي لا زالت على هامش المعرفة هي إشكالية العنف، و خاصة وأنه يتنامى بوتيرة متصارعة مخيفة تهدد وجودنا و قيمنا و مستقبلنا و على هذا النحو اتجهنا في هذا المقال اتجاها مفاهيميا تنظير يا قبل التوجه إلى معرفة تجلياته و ممارساته في دراساتنا القادمة .

لعل ظاهرة العنف تعتبر من أقدم الظواهر التي عرفها الإنسان في حقبه التاريخية إذ عرفت في بعض العصور رواجا و ازدهارا تبدو اليوم محملة بدفقة جديدة من النماء

والتصاعد و تجلياتها خلال العقود الأخيرة من تزايد رهيب في أنحاء العالم، يبعث على القلق و التأمل فيه كباقي الظواهر السياسية و الاجتماعية، فلا تكفي في خلقها أو زوالها عزيمة فرد أو أفراد، إنها حصيلة جملة من العوامل والشروط و الظروف و هي ثمرة من القوى والبواعث.

وإذا كان إيمان أفلاطون قديما في جعل الفلسفة مرشدا أمينا للمسلك الإنسانـــــــــــي انطلاقا من سعيه إلى تأهيل رجال سياسيين قادرين على الحكم بمقتضى أحكام العقل، فتبشير الناس وإقامة العدل بينهم اليوم لا يزلان المشروع الأساسي لكل فلسفة سياسية ترغب في مكافحة العنف و الظلم و القمع السياسي إلى تحقيق العدالة والوحدة و السلم، حيث أن العنف يخضع إلى قوانين مختلفة تحد من ظهوره ونموه وزواله، فلا تجدي إزالته فعل رد بل سبيل تأثير فيه هو معرفة عوامله وأسبابه وأسلوب عمله، أي معرفة أساليب تطوره وفق منهجية **فرنسيس بيكون** عن طريق معرفة عوامل مخاضه و نشأته، مثل هذا المركب من الظواهر الاجتماعية مركب صعب و شاق من دون شك، و عليه أردنا هنا اقتحامه و تحديد مفهومه وطبيعته وكونه أصبح كتجلي العام في مجتمعاتنا العربية المعاصرة باختلاف ألوانه و مظاهره وتأصله في التراث العربي الإسلامي الذي لم يخلوا من ويلاته من صرا عات سياسية وحروب ونزاعات، و هذا لا يتسنى لنا إلا من خلال معرفة حدوده و طبيعته في المخيال العربي الإسلامي محاولتا منا تعريته و تحليله وفق البنية التاريخية و الأنثروبولوجية التي نمى فيها، لنسأل عن شرعيته وهذا عن طريق تعريفه رغم أنه لمن الصعب الإحاطة بتعريف شامل يعبر عن حقيقته، و تحديد مشكلاته الأساسية في الخطاب الفلسفي، و هذا راجع لتعددا لتعريفات التي تقف على حقيقته نظرا إلى طبيعته السياسية و الاجتماعية و التي تمتاز بالتركيب و التغير الناتجة عن خبرات مشتركة تختلف باختلاف المكان و الزمان، فما هو مفهوم العنف؟.

إن مفهوم العنف في دلالته العربية كما صاغه كبار الفكر العربي و على رأسهم

جميعا **ابن منظور**، يعني الخرق و التعدي، فنقول عنف أي خرق بالأمر وقلة الرفق به و هو ضد الرفق، عنف به وعليه يعنف عنفا و عنافة أي قسوة، وهو عنيفا إن لم يكن رفيقا في أمره نقول إعتنف الأمر أي أخذه بعنف و أعنف الشيء أخذه بشدة و قسوة(1)، و **يعرفه جميل صليبا** في معجمه الفلسفي على أنه مضاد للرفق، مرادف للشدة و القسوة و العنيف (**violent**) هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء يكون مرفوضا عليه وخارج عنه فهو بمعنى ما فعل عنيف، و العنيف هو القوي الذي تشتد صورته بزيادة الموانع التي تعترض سبله، و العنيف من الرجال هو الذي لا يعامل غيره بالرفق، و هو أيضا استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون (2)، و يعرفه **أحمد خليل أحمد** على أنه هو الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الأخر .(3)

أما دلالته في الفكر الغربي هو مقابل لفظة (**violent**) في الفرنسية المشتقة من الكلمة اللاتينية (**vis**) التي تعني القوة الفيزيائية(4)، إذن فهو مفهوم يعكس معنى الإكراه أو الجبر أي التفوق العضلي على الأخر، و يعرفه **لالاند أندري** على أنه استعمال غير مشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة عندما نكون نحن الذين نعيش في ظل قوانين مكرهين على إبرام أي عقد لا يوجبه القانون (5) ، أما على سبيل الحقول المعرفية يمكن أن نعرض عدة تعريفات مختلفة باختلاف النظريات ، فيعرفه الحقل النفسي على أنه السلوك المشوب بالقسوة و العدوان و القهر و الإكراه، إذ هو سلوك بعيد عن التحضر و التمدن تستثمر فيه الدوافع و الطاقات العدوانية إستثمارا بدائيا ، كالضرب و تقتيل الأفراد و تدمير الممتلكات و استخدام القوة لأكراه الخصم و قهره (6).. غير أن هناك نظريات إجتماعية ترى أنه لا يمكن أن نجد مجتمعا تحترم فيه القواعد و القوانين إحتراما كليا، بل نجد أعمالا عنيفة تمارس داخل بنيات المجتمع لإعطاء و توليد الحركية بداخله، و مثال ذلك ما ذهبت إليه "لوسي مير " التي ترى أن المجتمعات التي لا تعيش العنف هي

مجتمعات ميتة حسب بعض التطورات، فالعنف إذن ضرورة إجتماعية لإحداث تغيير بقدر ما يواجه التغيير بالرفض، إن الإعتراف بوجود التناقض مع الإصرار على رفض التغيير أمر يستدعي العنف(7) ، و لكنه من خلال هذا الطرح لوظيفة العنف الإجتماعية نلمس أن هناك صعوبة حول إقرار أهميته داخل البنية الإجنماعية لا النفسية، أو كواقع إجتماعي كالممارسة المادية و القوة العدوانية الكامنة في نفسية الإنسان و كل هذه الصعوبات تساهم في إيضاح و ضبط مفهوم العنف بشكل كبير.

أما "ريمون بودان" الذي ربط العنف بالحرية ، إذ يرى العنف على أنه مبادرة تدخل بصورة خطرة في حرية الأخر، تحاول أن تحرمه حرية التفكير و الرأي و التقدير (8)، و عرفه أيضا "بيير فيو " على أنه ذلك الصغط الجسدي و المعنوي ذو طابع الفردي أو الجماعي، يتزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة الحق. حيث أقر بأنه حق أساسي أو تصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة(9) أما الماركسية التي أدركت مدي أهمية العنف في حركة التاريخ، الذي يظهر في الصراع بين البرجوازية الحاكمة للمقاليد السياسية مستعملة في ذلك وسائل العنف و الطبقة البروليتاريةprolètariat الثائرة عليها لتحقيق المساواة معتبرتا أن ظهور مجتمع جديد تسبقه بالضرورة حركة عنف دون أن يتسبب به ذلك العنف، و هو ما يشبهه ماركس بالألام التي تسبق الولادة ناتجة عنها، أم الوجودية و على رأسها جون بول سارتر (1905-1980) من خلال تقديمه لكتاب ص فرانز فانون " يذهب في تمجيده للعنف أبعد مما ذهبت إليه الماركسية حيث لا يمكن قمعه لأنه يخلق نفسه بنفسه (10) و ما يمكن أن نستخلصه هو أن العنف في إطاره التعريفي متباين مع تباين المذاهي و الأراء حوله ، و كتعريف شامل له نقول أنه إستخدام القوة المادية في إطار غير قانوني و تهديد بالتعدي لإلحاق الأذى بالذات و بالأخرين من أجل تحقيق أهداف منشودة.

العنف و بعض المفاهيم المطابقة – تداخل أم إنفصال– :

هناك الكثير من المفاهيم التي لها علاقة وثيقة مع مفهوم العنف وكما أن هناك الكثير من يخلط بينها و بين مفهوم العنف، أو على الأقل صعوبة معرفة العلاقة بين تلك المفاهيم و مفهوم العنف فيما يتعلق بتداخل وظائفها و مناهجها و غاياتها وهنا نود أن نحلل أهم العلاقات والفروقات الجوهرية فيما بينها لعلها تتضح لنا الرؤية أكثر حول مفهوم العنف، و أهم هذه المفاهيم مفهوم السياسة و الإيديولوجيا و مفهوم الدولة ومفهوم الإرهاب.

العنف و السياسة: هناك عدة تساؤلات تنطوي تحت هذا المفهوم ، تطرح نفسها بحدة في عمق التحليل لهذه الظاهرة ما علاقة العنف بالسياسة؟ و متى يصبح العنف سياسيا؟.

هناك شبه إتفاق بين معظم الدارسين لظاهرة العنف السياسي عندما يصبح سياسيا ، و ذلك عندما تكون الأهداف أو دوافعه السياسية رغم الإختلاف البارز بينهم في تحديد طبيعة تلك الأهداف و دوافع القوى المرتبطة، يعرفون العنف السياسي بأنه إستخدام القوى المادية أو التهديد لإلحاق الأذى و الضرر بالأخرين لتحقيق أهداف سياسية ، و نجد أيضا تعريف "شانغ سياهن" بأنه إستخدام القوة المادية لتحقيق غايات سياسية(**11**).

إن العنف السياسي يظهر من خلال العلاقة التي تربط الطبقة السياسية الحاكمة و المسيطرة على أجهزة الدولة، و الطبقة المحكومة(الشعب) ، من خلال الفعل و رد الفعل ، التي تظهر في نوعين للعنف، العنف الرسمي و العنف غير الرسمي، و يمكن حصر حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه و القوى المستهدفة به على النحو التالي:

1. العنف الموجه من المواطنين إلى جماعات معينة من أجل تقليص دور القوى المعارضة له .
2. العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة إلى النظام أو الرموز الذي يظهر في شكل الإضرابات و المظاهرات و الإغتيالات.....إخ.
3. العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات الأخرى داخل المجتمع نتيجة أسباب

مختلفة، و قد يتدخل النظام لحسم هذه الصراعات، أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها و يطلق بعض المفكرين على هذه الحالة إسم : **العنف السياسي المجتمعي.**

4. العنف الموجه من بعض العناصر الحاكمة إلى بعض عناصرها الأخرى الذي يدخل في إطار الصراعات داخل النخبة، متخذا عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية و الإعتقالات و قد تختلف القوى الممارسة للعنف السياسي باختلاف أهدافها السياسية و حدود قوتها و موقعها من السلطة السياسية و طبيعتها الإيديولوجية.

و هنا يمكن القول أن العنف كظاهرة إنسانية مرتبطة بالذات و الأنا لا يمكن تحديد و ضبط مفهومه بشكل دقيق كونه ظاهرة مركبة من حيث ظهورها و أدائها، لتظهر صورته في مواجهة الأنا و نحن للأخر، و نستطيع أن نقول أنه تجربة من تجارب العدوان و التعدي بجميع أشكاله المؤسس على رد الفعل، و ما العنف السياسي إلا شكل من أشكاله الذي حددته طبيعة غايته و أهدافه بمختلف مظاهره السياسية.

العنف و الإيديولوجيا : إن ما يثير التساؤل حول علاقة العنف بالإيديولوجيا هو أن هناك عدة إيديولوجيات تقوم على شرعنة العنف كممارسة، فكيف ذلك؟ .

الإيديولوجيا هي جملة وجهات نظر سياسية و أخلاقية تعكس مصالح معين(**12**) أو هي منظومة أفكار و قيم التي تحذوها رغبة الحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم، تنبثق كانعكاس لظروف الحياة المادية للمجتمع، حيث تشمل كل النتاجات الثقافية و الرمزية في المجتمع، و بذلك فإن الإيديولوجيا هي ركيزة كل نظام اجتماعي سياسي لأن المجتمع والدولة لا يقومان فقط على العنف بل أيضا على الهيمنة الإيديولوجية (*)فالسلطة و الهيئات السياسية تحافظ على استمرارها عن طريق القوة و العنف كإديولوجيا، سواء كان عنفا فيزيقيا أو عنفا رمزيا (**)كأداة أساسية لإضفاء المشروعية على النظام بالإضافة إلى استجلاب رضا الجماهير، و أيضا الأنظمة القائمة على الاستبداد و الاضطهاد و القمع مضطرة لاصطناع إيديولوجيا تبريرية، و من أجل ذلك يصبح العنف و الاستبداد مبررا أو

معقولا وهناك الكثير من يربط بين العنف و الإيديولوجيا بمعنى الكثير من مظاهر العنف العصري هو عنف باسم إيديولوجيات معينة و ما تطرحه هو عملية تبريرية لممارسة العنف أي أن العنف يظهر كأداة تستخدمها الحركات الاجتماعية السياسية لتحطيم أشكال سياسية بالية قديمة، و هكذا يصير العنف وسيلة شرعية ضرورية بحجة القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي و السياسي، بحيث تتم عملية الدعوة إلى ممارسة العنف الظاهر و بشكل علني ومثال ذلك الإيديولوجا الماركسية التي اصطلحت عليه بالعنف الطبقي، إذ يغدوا وسيلة صراع بين المستغلين و المستغلين و كا نموذج الكفاح التحرري الجماهيري وأيضا نفس الشيء مع الإيديولوجيات الإسلاموية اليوم.

لقد ارتبط العنف بالإيديولوجيات العالم الثورية المعاصرة إبتداءا من الإيديولوجية الجاكوبية إبان الثورة الفرنسية الكبرى 1789التي استمرت مع الاشتراكية الثورية والماركسية اللينينية، و أيضا مع سائر الإيولوجيات الثورية ذات المنطلق القومي أو العرقي أو الديني، و نجد هذه الإيديولوجيات تصدر عن مقولة العداوة التي تظهر من خلال ارتباط العنف بها، أي بمعنى أن الإيديولوجية الثورية تقوم على الربط بين العداوة و العنف كممارسة، و الموقف الإيديولوجي هنا من العنف هو تحديد العدو أو الخصم، لأن غالبا ما نجد البرجوازية هي العدو اللدود للاشتراكية و الشيوعية، و السامي عدو النازية ...و تنتهي بنا هذه الإشارات إلى أن الهدف من العنف الإيديولوجي في بعض أحيان هدف أخلاقي محض الذي يظهر في الحرية و المساواة و رفع الاضطهاد و رفع الاستعمار بكل أنواعه كممارسة)الحركات التحررية (و في بعض أحيان يكون ذات صبغة تدميرية عدمية، مثل الحركات الإسلاموية في العالم العربي الإسلامي و بعض القوميات الانفصالية كالمنظمة الباسكية في إسبانيا و تفجيرات مدريد 11مارس 2004و تفجيرات الدار البيضاء المغربية 10-4-2007 و تفجيرات الجزائر العاصمة 11-4- و2007 الحركات الانفصالية في ايرلندا وفي شبه جزيرة البلقان و تدعيما لهذه الآراء نجد الكثير من مفكري العصر من

اعتبروا أن العنف و الأخلاق والفضيلة متكاملان بشكل يبرر الواحد الأخر، و من بينهم على سبيل المثال أراء المفكر العربي **نديم بيطار** في كتابه الرائد **"الإيديولوجيا الانقلابية"(13)**، و هنا وجب دائما أن ندرس العنف و نرفعه إلى وضعه التاريخي لنقيسَه بمنطق الوضع السائد نربطه بالديناميكية العقائدية التي تولده، و أن ننظر أيضا إلى الكل التاريخي الذي يظهر فيه بدلا من أن نحكم عليه تبعا لأخلاقية محضة أو فكرة مجردة عن الإنسان، فيجب أن لا نتبع بما يراه الضمير الأخلاقي المحض فقط بل أيضا أن نراعي المجرى التاريخي للمرحلة الديالكتيكية الذي يحدث فيها.

من هذا التحليل يتضح لنا أن التبرير الإيديولوجي هو في الواقع الذي من خلاله نستنتج أن العنف ظاهرة تأخذ مكانها في الوجدان التاريخي و الأخلاقي، و الثورة الفرنسية خير دليل على إبراز هذا الواقع بحجة أن الهدف الذي كانت تسعى إليه هو الحرية و المساواة بين الأفراد، فكان العنف الثوري الوسيلة الوحيدة التي نجحت في تغير البنية السياسية والاجتماعية و الفكرية في فرنسا.

العنف و الدولة : إن تحديد العلاقة التفاعلية بين العنف و الدولة يستدعي طرح تعريف مفهوم الدولة كمؤسسة تنظيمية، يعرفها **لالاند** في موسوعته الفلسفية "الدولة مجتمع منظم ذو حكومة مستقلة ويضطلع بدور شخص معنوي باعتباره مميزتا اتجاه المجتمعات المماثلة الأخرى التي يقيم معها علاقات(**14**) .من هذا المنظور تظهر لنا الدولة شكلا سياسيا محددا من الجانب التاريخي، و مع ذلك تستمر في الحفاظ على بقائها باستقطابها العنفي داخل مؤسساتها و خارجها، فالعنف الداخلي يغدو وظيفة، و العنف الخارجي يغدو سياسيا، فالدولة تلجأ إلى استعمال العنف بشكل علني أو ضمني من أجل تكريس سيطرتها، و إذا ما إستقرأنا التاريخ السياسي نجد أن الدولة لم تتردد لحظة عن العنف، فهي في ذلك تعلله بحماية الصالح العام، و لكن إذا كان العنف وسيلة قد نجح في حل بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية فهذا لا يعني نجاحه المطلق، فوراء كل عملية

عنيفة دعوة لعملية عنيفة أخرى أشد من الأولى، إذن فالعنف كظاهرة سياسية تلجأ إليه الدولة كجهة شرعية يتأسس عليها النظام السياسي ككل لأن الدولة تحتكر استخدام العنف من منطلق الشرعية التي تستمدها من الشعب، و تلجأ إلى ذلك عندما تراه ضروريا باستعمال أجهزة القمع الرسمية الذي يتم في إطار قرارات سياسية و إدارية محددة، و هذا ما تدعمه قراءات **ماكس فيبر**(1864-1920)الذي يحصر الدولة ككيان في الاستعمال المشروع للعنف لترسيخ النظام السياسي و السياسة التي تمارسها، انطلاقا من ربطه للعنف بالدولة ، فبين لنا أن غياب العنف في البنى الاجتماعية ينتج عنه حتما غياب مفهوم الدولة، و بهذا يصبح العنف صورة للدولة حاضرا ودائما و أبدا في نمط عملها.

إن الدولة المعاصرة كمجموعة إنسانية محددة بإقليم معين تسعى بكل نجاح باحتكار العنف المادي لأنها وحدها لها حق التصرف في العنف المادي، و هنا نعود مرة أخرى إلى **ماكس فيبر** الذي حصر مهام الدولة في علاقة هيمنة الإنسان على الإنسان عن طريق شرعنة العنف و السياسة الموضوعة التي تقوم في جوهرها على طينة العنف، و قد أشار أيضا المفكر الفرنسي **دومينك** بإسهاب إلى علاقة العنف بالدولة، الذي يعتبر الدولة عنفا منظما و بذلك يمكن أن نعرف الدولة على أنها العنف الممارس من قبل فئة ادعت الكلام باسم الشعب و التي تشكل الشكل الأكثر تعقيدا للعنف الممارس من قبل المجتمع ضد أعضائه وهذا العنف هو من فعل القادة الذين يسعون إلى إضفاء الشرعية على إستعماله لضرورة بناء وحدة الجسم السياسي، أما آليات التغيير الاجتماعي و الحفاظ عليها متعلقة بوظيفة الدولة وعلاقتها بالعنف التي تقوم على ثلاثة أفكار أساسية، تقوم الأولى على احتكار العنف وتنظيمه و تقوم الثانية على إخضاع المجتمع للقانون الداخلي و إشاعة الأمن حتى نتخلص من الفوضى، و تقوم الثالثة على احتكار العنف من جهة أخرى للخارج في علاقتها مع دول أخرى.

فالدولة -ككل -أداة إنتاج هامة فلا يمكننا أن نعطي للدولة دورا سلبيا فقط،

فالدولة من جانب آخر تخلق التحول و تكوّن الواقع الذي يظهر في تكوين المؤسسات التي تعمل على تكريس الحياة المدنية العامة.

العنف و الإرهاب : مما لا شك فيه أن هناك عوائق و مشاكل عديدة، تنشأ بصدد تعريف مفهوم الإرهاب و تحديد أبعاده المتعددة، كونه ظاهرة اجتماعية سياسية، و يتضح لنا أن معنى اللغوي لكلمة الإرهاب هو من يلجأ إلى فعل الترهيب و الإيخاف، و لقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم لقوله تعالى﴿ ***قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم و جاءوا بسحر عظيم***﴾ - سورة الأعراف، الآية -116التي تعني الرهبة و الرعب والخوف من ما أظهروا لهم من أعمال سحر، و هنا يمكننا معالجة مفهوم الإرهاب كأحد إشكالات العنف السياسي بخطورته المتصاعدة دون تمييز بين الأفراد، مع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية و النفسية التي يخلفها، و هنا نطرح الإشكال التالي لما كان دوما موضوع الإرهاب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعنف؟.

إذا بحثنا في تاريخية مفهوم الإرهاب و حفرنا على أهم التنظيرات التي خصته، نجده حديث لكن الإرهاب كممارسة قديم، إذ ورد مفهوم الإرهاب لأول مرة في قاموس الأكاديمية الفرنسية عام 1798(**15**)فمفهوم الإرهاب ظهر مع ظهور الدولة الحديثة، حيث الديموقراطية غير ناضجة، و الدول التي لا يطالها الإرهاب هي الدول التي تكون فيها الديموقراطية متجذرة و قديمة لا في بعض الحالات،عندما يكون الفعل الإرهابي خارجي كما حدث للولايات الأمريكية مثلا مع أحداث تفجيرات نيويورك و واشنطن **11**سبتمبر **2001**، حيث نجده يخضع إلى قوانين سوسيولوجية و سياسية محددة فلا بد أن نشير إلى أن الإرهاب مقترن بالثورة و العنف ليس عدما فارغا يصيب الدولة من الخارج فقط بل هو جزء من ماهيتها .فالإرهاب مطلوبه هو تدمير الدولة الحديثة و العنف هو دائما مشتق من طبيعة الحق الذي يشير إليه القانون، و لذلك فالعنف لا قانوني.

أما الإرهاب فهو مضاد للدولة الحديثة الذي يعتبر الضرب الأقصى من العنف، و

هنا يمكن أن نشير إلى المفكرة **حنا أردنت** في كتابها الشهير "في العنف "و التي بينت فيه أهم الفوروقات بين العنف و الإرهاب، حيث أن الفرق بينهم كالفرق بين الإرهاب الديكتاتوري الذي يقوم على الاستبداد و الإرهاب الكلياني الذي يضرب حتى الأقرب إليه كما حدث في مصر و الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين، أما الإرهاب الديني و هو الأكثر انتشارا الآن في عالمنا العربي الإسلامي و إن كان ينطوي معظمه على الكليانية، فهي ظاهرة خاصة بضرب المجتمعات التي لم تعرف الحداثة و لا طرائق العلمانية، أي المجتمعات التي لا زالت فيها الأجهزة تقليدية سواء المادية أو المعنوية هي المشروعة والرسمية، أما الإرهاب السياسي هو ذلك السلوك الرمزي الذي يقوم على استخدام منظم للعنف الذي ينجر عن الخوف و القلق .إن استخدام المنظم للعنف أو التهديد هو أحد العناصر و المكونات الأساسية للفعل الإرهابي الذي يمارس في شكل منظم، و إذا كانت الدولة تفترض أن سلطتها ليست عنفا و إنما قوة شرعية قانون، أي أنها تأسست على مفهوم دولة الحق ETAT DROITفما الذي يجعل العنف ارهبا؟.

يكون ذلك عندما يدخل في نزاع مع الدولة القانونية و نزاعه مع مصالحها حول إمكانيات الأمة و تاريخها، فهو صراع من أجل امتلاك الحقيقة، و هذا لا يعني أن نحكم على الثورة الشرعية و المنظمات التحريرية على أنها عنفا رغم أنها غير مشروعة بالنسبة لطرف المتنازع معه، أما الإرهاب ينطلق من تضاد الاجتماع و رفضه دون أن يكون هناك هدف واضح أو غاية محددة، فهو يحتوي بداخله الفوضى و العشوائية.

العنف سلوك غير سلمي، يسعى إلى حل التناقضات بالقوة بينما الإرهاب هو الشكل اليائس للمنخرطين فيه.

إذن هو تعبير عن حدود العنف، فالعنف الإرهابي هو أقرب إلى الانتقام والاقتصاص منه إلى الثورة أو التحرر، و هذا ما نقرأه من عدة تجارب إرهابية معاصرة،سواء في الغرب أو في الشرق، ففي الغرب نجد مثلا جماعات الروسي **نارو دينيكي** التي نشطت في القرن

التاسع عشر (1878-1881)وجماعات الثوريين الروس التي قامت على تمجيد النشاط الإرهابي، و أيضا الجماعة المقدونية التي كانت تنشط داخل منظمة مقدونية ما بين سنـــــــــــــــــة (1883-1934)و الجماعة الباسكية في إسبانيا أما في الشرق نجد على سبيل المثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر و الجيا في الجزائر التي لا زال نشاطها متواصل بوتيرة ضعيفة مقارنة مع منتصف التسعينيات، و شبكة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن المنتشرة في ربوع العالم.

في النهاية أعتقد أن الإرهاب بهذا المعنى هو عنف لا متناهي مبني على أساس ما تطرحه الإيديولوجيات، كإيديولوجيات الحركات الإسلاموية حاليا ، فهو يكتسي شيئا من التفريق على الأساس السياسي الوقتي، ليس على أساس العلمي المعرفي داخل الحقل الإبستيمولوجي متخذا في ذلك أشكالا مختلفة باختلاف أهدافه و دلالاته و أشكاله التاريخية والسياسية و السوسيوثقافية.

ما يمكن أن نستنتجه من هذا التحليل، هو أن العنف فعلا من المفاهيم الصلبة التي أثارت إشكاليات معقدة فيما يخص عملية ضبطه و تحديد طبيعته و ترصد مرجعياته، خاصة مع الدراسات الحديثة التي تكهنت بمدى خطورته و انعكاساته المدمرة على الحياة العامة و على الإنسان خاصة ، و لهذا تباينت واختلفت التعريفات حول مفهومه باختلاف التيارات المذهبية و الإيديولوجية من حيث موضوعاتها، هذا من جهة و من جهة ثانية نتيجة تشابهه و تداخله مع بعض المفاهيم الاجتماعية و السياسية المطابقة، ومن جهة ثالثة نظرا لقدم ممارسته مع ظهور النشاط البشري ضمن تفاعلات اجتماعية و اقتصادية وسياسية مخلفا إبهامات غامضة حول تفسيراته، و هو ما جعلنا نركز على المفاهيم لا على تجلياته و ممارساته قبل أن نتطرق له في التراث العربي الإسلامي لمعرفة خصوصياته لعلها تساعد القارىء على معرفة مفهومه قبل معرفة خصوصياته في مجتمعنا العربي الإسلامي، وتبقى إشكالية العنف المعرفية نموذجا من نماذج إشكالياتِ المعرفية للعلوم الإنسانية اليوم.

الهوامش:

1-ابن منظور :لسان العرب -ج -3دار لسان العرب،-2 بيروت ، ص.903

2- جميل صليبا :المعجم الفلسفي -ج2-دار الكتاب اللبناني، 1982 بيروت ص.12

3- خليل أحمد خليل :المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع، دار الحداثة ط1- 1984 ص 138

4- Jean Claude Chesndi: histoire de la violence, edition revue eleuge mentèe robert lafant paris 1981 p 334.

5- أندري لالاند :موسوعة لالاند الفلسفية -ج 3تعريب خليل احمد خليل منشورات عويدات بيروت 1996ص.1554/1555.

6- فرج عبد القادر طه. موسوعة علم النفس و التحليل النفسي ط1 دار السعادة الصباح الكويت 1993-ص551.

7- فيليب برونو، المجتمع و العنف، ترجمة الأب إلياس زحلاوي مراجعة أنطوان مقدسي المؤسسة الجامعية ط2 1985 بيروت ص96.

8- المرجع نفسه ص141-164.

9- بيار فيو، العنف و الوضع الإنساني ضمن كتاب المجتمع و العنف ، المرجع السابق ص 13-14.

10- حنا أرندت، في العنف ، ترجمة إبراهيم عريسي ط4 دار الساقي بيروت 1992- لبنان ص 14.

11-المرجع نفسه ص 94.

12- ب .ن .بنوساريون :القاموس السياسي، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بيروت 1982 ، ص78

*- أنظر كتابات محمد سبيلا خاصة كتابه الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، المركز الثقافي العربي 1992، بيروت.

**- أشار المفكر الفرنسي بيار بورديو إلى هذا النوع من العنف، و إلى خصوصيته في تحليل الواقع المعاصر سوسيولوجيا و سيكولوجيا، و الذي يعني به ذلك العنف الذي لكي يمارس في شكل فاعل يفترض بأولئك الذين يخضعون له، أن يكونوا متواطئين مع الطرف الأخر، أي حمل التصورات و المشكلات التاريخية و الإجتماعية، بحيث لا يسمح لهم برؤية العنف الرمزي الممارس عليه كشكل من أشكال العنف، يمارس عن طريق اللباس و اللغة و الأسلوب و الكلام و الأكل و الجنس....الخ.

13- نديم بيطار :الإيديولوجيا الإنقلابية، المؤسسة الأهلية للطباعة و النشر،بيروت 1964.

14-أندري لالاند :المرجع السابق،ص 369.

15- Jean Claude Chesndi: histoire de la violence p 334.